

Distr.: General
20 March 2023
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - معلومات عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية
4	ثالثا - الميزانية
4	رابعا - الظروف الاقتصادية
4	ألف - معلومات عامة
4	باء - مصائد الأسماك والزراعة
6	جيم - السياحة
6	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
8	هاء - البيئة والهيدروكربونات

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، بالإضافة إلى معلومات قدمتها حكومة الأرجنتين ومعلومات متاحة في مصادر عامة. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط:

www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers



9	خامسا - الظروف الاجتماعية
9	ألف - معلومات عامة
9	باء - الصحة العامة
10	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
10	دال - التعليم
10	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
11	سابعا - التطورات الثنائية
12	ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية
12	تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة
14	عاشرا - وضع الإقليم في المستقبل
14	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
15	باء - موقف حكومة الأرجنتين
17	حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة
17	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
18	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
19	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - معلومات عامة

1 - جزر فوكلاند (مالفياس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 66 (د-1). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 6 كانون الأول/ديسمبر 1946، أثناء الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفياس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنه لا يعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

2 - وجزر فوكلاند (مالفياس) التي تتألف من جزيرتين كبيرتين، تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 12 173 كيلومترا مربعا، تقع في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي 770 كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو 480 كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتقع جزر ساوث جورجيا على بعد نحو 1 300 كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفياس)، وتقع جزر ساوث ساندويتش على مسافة 750 كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر ساوث جورجيا. وتتولى حاكمة جزر فوكلاند حاليا منصب مفوضة جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في آن واحد.

3 - وتحتفظ وزارة الدفاع التابعة للمملكة المتحدة بوجود في جزر فوكلاند (مالفياس). وتتمركز القوات البريطانية في جزر جنوب الأطلسي في مجمع ماونت بليزنت (انظر أيضا الفقرتين 58 و 72).

4 - وأشارت البيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021، الذي طُلبت فيه مشاركة جميع الأسر المعيشية في جزر فوكلاند (مالفياس)، باستثناء أفراد القوات البريطانية وأسرههم، إلى أن مجموع السكان المقيمين في جزر فوكلاند (مالفياس) كان يبلغ 3 662 نسمة (2 974 في ستانلي، و 354 في كامب و 334 موظفا مدنيا وأسرههم في مجمع ماونت بليزنت).

5 - وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفياس)، على نحو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفياس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

6 - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام 2008، والذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2009 (الصك القانوني لعام 2008، رقم 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء السلطة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلس التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي

دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحوكمة الرشيدة في الإقليم، في حين تبقى السلطة الكاملة التي تخول صلاحية سنّ هذه القوانين حكرا على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، يملك البرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

7 - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انتخبوا لمدة أربع سنوات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك يُنتخب جميع الأعضاء بوصفهم مرشحين مستقلين. وتولت الحاكمة الحالية، أليسون بليك، منصبها في تموز/يوليه 2022.

8 - وخلال عام 2022، ظلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تؤكدان موقفيهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين عاشرًا وحادي عشر أدناه).

ثالثا - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية في الإقليم في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 30 حزيران/يونيه. وتقدّر الميزانية التشغيلية للفترة 2023/2022 بمبلغ 92,4 مليون جنيه استرليني، ومن المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية ما قدره 77,3 مليون جنيه استرليني. وما زال الإقليم يبذل قصارى جهده للحفاظ على استراتيجية تحقق توازن الميزانية، ويلتزم بالهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعا - الظروف الاقتصادية

ألف - معلومات عامة

10 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يتمتع الإقليم باقتصاد قوي يوفر لسكانه مستوى معيشيا عاليا ومجموعة واسعة من الخدمات العامة. والقطاع المهيمن هو صيد الأسماك الذي يستأثر بأغلبية كبيرة من الصادرات. وتؤدي الصوف واللحوم والسياحة أيضا دورا هاما. ووفقا للبيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021، بلغ متوسط دخل الأسر المعيشية 100 53 جنيه استرليني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2016؛ وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما 95 في المائة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

11 - يشكل نوع الحبار من جنسي حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد بلغ مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع في عام 2021 حوالي 96 000 طن و 173 000 طن، على التوالي. ومصائد الأسماك هي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقرب من 60 في المائة في المتوسط

خلال الفترة من 2016 إلى 2018). وحسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تُستثمر نسبة 6 في المائة من الميزانية السنوية في بحوث العلوم البحرية وحماية الأحياء البحرية.

12 - وبموجب الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من الإعلان المشترك الصادر في مدريد في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 (A/44/678-S/20915، المرفق)، وعقب البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، عقدت اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعات في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتموز/يوليه 2019. وفي عام 2019، جرى تبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، وأجريت رحلتا بحث بحري مشتركتان لدراسة الحبار القصير الأذرع وسمك البياض الأزرق الجنوبي (انظر أيضا الفرع سابعا أدناه). وجرى تحديث حالة من حالات التعاون فيما يتصل باللجنة الفرعية العلمية في عام 2019، وأعقبها تبادل للمذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في عام 2020 (انظر A/AC.109/2021/6، الفقرتان 10 و 11).

13 - وحسبما أفادت به المملكة المتحدة، من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. وتنتظر المملكة المتحدة من حكومة الأرجنتين أن تفي بالالتزامات الواردة في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، الذي اتفق فيه على أن تُتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك في مجالات التجارة وصيد الأسماك والنقل البحري والهيدروكربونات. وتشير المملكة المتحدة إلى أن البيان المشترك ذكر أن الحكومتين اتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة، الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989، تنطبق على ذلك البيان المشترك وعلى نتائجه (انظر أيضا الفقرة 46 أدناه). وتؤكد المملكة المتحدة أن البيان المشترك لا يشير إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة بشأن هذه المسألة.

14 - وأدانت الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة من جانب واحد للموارد الطبيعية، وأكدت مجددا موقفها بأنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 49/31 (انظر أيضا الفقرة 54 أدناه). وارتأت حكومة الأرجنتين أن البيان المشترك يشكل خارطة طريق - عملية في طبيعتها وغير ملزمة - تعكس النية السياسية للطرفين في إعادة إجراء حوار بشأن جميع المسائل المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي، من دون استثناءات، في إطار الصيغة الشاملة المتعلقة بالسيادة. وترى الأرجنتين أن الهدف من البيان هو تهيئة ظروف تفضي إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين لحل النزاع على السيادة الذي يشكل استمراره العقبة الرئيسية أمام تنمية الجزر. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لاستمرار المملكة المتحدة في تجاهل التزامها باستئناف المفاوضات بشأن السيادة. وأكدت الأرجنتين أن على الرغم من استئناف أنشطة اللجنة الفرعية العلمية (انظر الفقرة 12 أعلاه)، واصلت المملكة المتحدة إجراءاتها الانفرادية فيما يتعلق بتراخيص صيد الأسماك، وأعربت الأرجنتين عن أسفها لأن نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل مُدد من جانب واحد في أيلول/سبتمبر 2021 لفترة إضافية مدتها 25 سنة.

15 - وتشكل الزراعة ثاني أكبر قطاع للعمال في الإقليم. ويركز هذا القطاع على تربية الحيوانات، ولا سيما إنتاج الصوف واللحوم للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وحسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، إن البيئة البكر التي يتمتع بها الإقليم تسهم في توفير منتجات ممتازة من اللحوم والصوف. فالترية الطبيعية تربية

حمضية منخفضة الخصوبة، والمناخ مناخ محيطي بارد، مما يحد من زراعة المحاصيل. ومع أن معظم المنتجات الغذائية الزراعية تستورد من الخارج، فإن الإنتاج المحلي من الفواكه والخضروات يوفر أيضا الإمدادات للسوق المحلية. ووزارة الزراعة في الإقليم هي المسؤولة عن تسيير هذا القطاع.

جيم - السياحة

16 - تسهم السياحة إسهاما كبيرا في اقتصاد الإقليم، بيد أن إجمالي الإنفاق السياحي بلغ 2,7 مليون جنيه إسترليني في عام 2021، نظرا لاستمرار أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد فُرضت قيود شديدة على الدخول إلى الجزر، ولم يكن يسمح بالدخول للزوار القادمين بغرض الترفيه ولزُم جميع الزوار الآخرين بالخضوع لحجر صحي لمدة خمسة أيام على الأقل. وفي عام 2021، اجتذبت السياحة البرية 1 842 زائرا، أي بنقصان نسبته 34,4 في المائة مقارنة بعام 2020. واستأنفت السفن السياحية الصغيرة الزيارات في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وفي الفترة 2022/2021، بلغ عدد ركاب الرحلات البحرية السياحية 3 155 (مقابل 72 836 راكبا في الفترة 2020/2019) (انظر أيضا الفقرة 22 أدناه). وفي 2021، قام السكان بما يقرب من 18 000 رحلة سياحية داخلية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 42 في المائة مقارنة بعام 2020.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

17 - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي 1 000 كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

18 - وعقب تعليق رحلتين أسبوعيتين منتظمتين في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، استؤنفت في تموز/يوليه 2022 رحلة أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس في شيلي وجزر فوكلاند (مالفيناس) تنظمها شركة الخطوط الجوية لاتام (LATAM)، تشمل توقفين في الشهر في ريو غاليفوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، الذي ورد فيه أن الحكومتين ستواصلان النظر في البيان المشترك والترتيبات المنبثقة عنه. وفي إطار تبادل المذكرات الذي جرى في شباط/فبراير 2001، فيما يتعلق بالتفاهم المتصل بالرحلات الجوية الخاصة والملاحة الجوية، أُذِن بالقيام برحلات جوية خاصة من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين. وأُذِن أيضا بالقيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. ووفقا للمبادئ الواردة في البيان المشترك وتبادل الرسائل المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، بدأ تنظيم رحلة أسبوعية ثنائية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على متن طائرات شركة لاتام بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، في البرازيل، مع توقفين في الشهر (توقف واحد في كل اتجاه) في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما زالت هذه الخدمة الأسبوعية معلقة. واثق على إجراء مناقشات ثنائية سنوية بشأن الخدمات الجوية، تشمل استعراض خيارات لزيادة خطوط الربط.

19 - وفي إطار المناقشات السنوية المتعلقة بالخدمات الجوية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على النحو المتفق عليه في عام 2018، اقترحت حكومة الأرجنتين على حكومة المملكة المتحدة في 10 كانون

الأول/ديسمبر 2020 التوقيع على تفاهم ثنائي مؤقت بشأن الرحلات الجوية بهدف إعادة إنشاء خدمات جوية منتظمة مباشرة تديرها شركات طيران أرجنتينية بين الجزء القاري من الأرجنتين والجزر. وجرى تبادل للآراء حول هذه المسألة في عام 2022. غير أن هذا المقترح لم يُقبل بعد.

20 - وفي هذا الصدد، تترك المملكة المتحدة أن النقل والهجرة مسألتان تُؤولان إلى الإقليم، وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة من هذا القبيل.

21 - وتقر الأرجنتين بتنظيم رحلات جوية منتظمة إلى الجزر وفقا للاتفاقات الثنائية المبرمة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة. وتؤكد الأرجنتين أن استئناف الرحلات الجوية أو إدخال أي تغييرات على تواترها ينبغي أن يكون بموافقة سلطاتها. ولا تعترض الأرجنتين على إشراك سكان الجزر باعتبارهم من أعضاء وفد المملكة المتحدة.

22 - وردًا على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير 2010 المرسوم الرئاسي 2010/256 الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية باتجاه موانئها. وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن الأرجنتين، في إطار ذلك المرسوم، منحت الإذن لمجموعة متنوعة من السفن، بما في ذلك السفن السياحية المتجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث جورجيا، على أساس أن تشجع تلك الأنشطة دمج الجزر في الجزء القاري للأرجنتين. واستمر تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، قررت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني".

23 - وخلال عام 2022، ظلت المملكة المتحدة تعتبر المرسوم الرئاسي 2010/256 مخالفا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وظلت تؤكد أن من حق سكان جزر فوكلاند بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان تلك الجزر لمصيرهم وحقوقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على حقهم في حرية تقرير مركزهم السياسي وحرية تأمين نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (انظر أيضا الفقرة 13 أعلاه).

24 - وفيما يتعلق بالاتصالات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض متاحة لـ 87 في المائة من الأسر المعيشية في الجزر. وخلصت دراسة استقصائية بشأن مناخ الأعمال التجارية نشرت في عام 2021 إلى أن عرض النطاق الترددي وتكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية هما العائقان الأول والثالث، على التوالي، أمام نمو الأعمال التجارية في الجزر.

25 - وفيما يتعلق بالمرافق العامة، تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن محطة لتوليد الطاقة الريحية تليي نحو 30 في المائة من احتياجات الكهرباء في المناطق الحضرية. وتستخدم مصادر الطاقة المتجددة، مثل العنفات الريحية وصفائف الخلايا الشمسية، في المزارع والمنازل والمستوطنات، إذ يعتمد عليها أكثر من 90 في المائة من الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم ما فتى يشجع على المضي في توسيع نطاق استهلاك الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

- 26 - تعيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم ملتزم بحماية وإدارة بيئته الفريدة سعياً إلى تهيئة بيئة طبيعية تتسم بالتنوع البيولوجي والسلامة والاستدامة، مع تكييفها وربطها بالجميع، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية البيئية لجزر فوكلاند للفترة 2021-2040 وغيرها من الاستراتيجيات البيئية. ويقدم الإقليم تمويلاً سنوياً للبحوث والبرامج البيئية التي تساعد في إدارة البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي في الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق الإقليم ضوابط صارمة في مجال الأمن البيولوجي من أجل منع ولوج النباتات والأنواع الدخيلة المغيرة والحفاظ على البيئة البكر التي يتمتع بها. ويلتزم الإقليم أيضاً بعدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأرجنتين.
- 27 - وتواصل الأرجنتين ودول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية احتجاجها على عمليات التفتيش عن الهيدروكربونات في عرض البحر، على النحو الوارد في القرارات المتخذة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة في عام 2022 (انظر الفقرة 54 أدناه).
- 28 - ومنذ عام 2013، اتخذت السلطات المعنية بالطاقة في الأرجنتين إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مآذون بها للتفتيش عن الهيدروكربونات في المنطقة، وبعثت رسائل تنبيهية إلى تلك الشركات.
- 29 - وتعيد الأرجنتين تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأنشطة الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، التي تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، على نحو ما أقرته عدة محافل دولية. وتأسف الأرجنتين لاستمرار المملكة المتحدة في القيام بأنشطة انفرادية، مثلاً قيامها في عام 2022 بتمديد التراخيص الممنوحة بشكل غير قانوني للشركات المشاركة في أنشطة التفتيش عن الهيدروكربونات، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها من الأضرار المحتمل أن تلحق بالنظام الإيكولوجي في المنطقة ذات التنوع البيولوجي المحيطة بالجزر.
- 30 - وتواصل المملكة المتحدة التعبير بوضوح للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءاً من الأرجنتين؛ وأن المملكة المتحدة تؤيد حق سكان الجزر في تنمية مواردهم الطبيعية لتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة بهم باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ وترفض انطباق التشريعات الداخلية الأرجنتينية على أي جهة تعمل في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الحكومات الأرجنتينية المتخذ بدوافع سياسية والقاضي باستهداف ممتلكات موظفي الشركات الدولية العاملة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة وتجريم أنشطتهم محاولة غير مقبولة تماماً هدفها ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم، وليس لها أي مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، ترى المملكة المتحدة أن لذلك القرار آثاراً خطيرة على الأعمال التجارية العالمية وعلى مبادئ حرية التجارة. وتعتبر المملكة المتحدة أن الرسائل التنبيهية المذكورة الموجهة إلى الشركات تتعارض مع البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 (انظر أيضاً الفقرة 13 أعلاه). وترفض المملكة المتحدة ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في جزر فوكلاند (مالفيناس) يشكل إجراءً انفرادياً أو غير قانوني.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - معلومات عامة

31 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسَّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها.

32 - وما فتئت الأرجنتين ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة أو أي تسمية مشابهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب الأرجنتين عن قلقها من التطبيق التقديري والسياسي للأحكام المتعلقة بالهجرة فيما يخص دخول الجزر أو البقاء فيها.

33 - وتلاحظ المملكة المتحدة أن البيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021 تشير إلى ارتفاع عدد الجنسيات إلى 62 جنسية، بما يشمل 31 مواطنا أرجنتينيا.

باء - الصحة العامة

34 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يقمُّ العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجانا إلى جميع المقيمين في الجزر، وتوفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات كل سنة أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

35 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجانا على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

36 - وظلت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة جائحة (كوفيد-19). وشمل ذلك الدعم تمويل وتوريد مجموعات مواد الاختبار والمواد المخبرية الاستهلاكية والمعدات واللوازم الطبية وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت حكومة المملكة المتحدة تزود أقاليم ما وراء البحار بحصة مما تشتريه من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من بين 3 083 من البالغين ذوي 18 عاما وما فوق، تلقى 91 و 89 في المائة منهم، على التوالي، الجرعتين الأولى والثانية من اللقاح. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 84 و 61 في المائة منهم الجرعة المعززة الأولى والثانية، على التوالي. وكانت معدلات التلقيح في الجزر مماثلة للمعدلات المسجلة في المملكة المتحدة. وفي الفئة الأصغر سنا التي تتراوح أعمار أفرادها بين 5 أعوام و 17 عاما، تلقى 92 في المائة منهم جرعة ثانية من اللقاح. وحتى 21 حزيران/يونيه 2022، أُعطي ما مجموعه 9 390 جرعة من اللقاح في الجزر. وتعتز المملكة المتحدة على الممارسة التي تتبعها حكومة الأرجنتين وتتمثل في إدراج حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 المسجلة في الجزر في الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية،

فمنظمة الصحة العالمية تقبل البيانات مباشرة من حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولها خاينة منفصلة مخصصة لتلك الجزر على موقعها الشبكي.

37 - وذكرت الأرجنتين أن عرضها المتعلق بالتعاون مع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) لتوفير الأغذية والإمدادات الطبية واختبارات الكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد-19، وكذلك الرحلات الجوية الإنسانية وإمكانية الحصول على الرعاية الطبية في ظل الجائحة، عرض ما زال قائما، وذلك على نحو ما أُبلغت به المملكة المتحدة في آذار/مارس 2020. وتشمل الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 في الجزر. واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، إن الأرجنتين اعترضت في نيسان/أبريل 2020 على تخصيص خاينة منفصلة لبيانات الجزر المتعلقة بالإصابات بفيروس كوفيد-19 على الموقع الشبكي للمنظمة العالمية للصحة، وبناء على ذلك، أصبح ذلك الموقع الشبكي يتضمن إشارة إلى وجود نزاع حول السيادة على الجزر.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

38 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسدها جميع أرباب العمل والموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 64 سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتبارا من سن 65 سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

39 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجانا للأطفال بدءا من سن الثالثة. وحسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المؤهلين إمكانية الحصول على التعليم بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جرى تسجيل ما مجموعه 517 تلميذا في جميع الفئات العمرية، وبلغ معدل الحضور في المدارس 99,8 في المائة. وبلغت نسبة المدرسين إلى التلاميذ فيما يتعلق بالأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والثانوية 1 إلى 10. ولا يوجد طلاب من جزر فوكلاند (مالفيناس) يشاركون في برنامج "توماس بريدجز" للمنح الدراسية (انظر الفقرة 40 أدناه).

40 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، إن جميع سكانها، بمن فيهم سكان جزر فوكلاند (مالفيناس)، يتمتعون بإمكانية الاستفادة على قدم المساواة وبالمجان من نظام التعليم العام حتى المستوى الجامعي، وجرى في عام 2022 تحديث برنامج "توماس بريدجز" للمنح الدراسية المخصصة لسكان الجزر لكي يتابعوا الدراسة في الجامعات الأرجنتينية.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

41 - تنص المادة 5 من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوغمة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها في غضون 10 سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم يمنح تمديد للموعد المحدد.

42 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مُنحت المملكة المتحدة تمديداً حتى 1 آذار/مارس 2024 في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية.

43 - وحسبما ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أي بعد 40 عاماً تقريباً من انتهاء النزاع الذي شهده عام 1982، امتثلت المملكة المتحدة لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية، إذ جرى تطهير أكثر من 23 مليون متر مربع من الأراضي، وجرى تدمير ما يقارب 12 000 لغم منذ عام 2009؛ وقد بدأ برنامج إزالة الألغام الذي مولته المملكة المتحدة وكلف حوالي 44 مليون جنيه استرليني في عام 2009، وأنجز قبل الموعد النهائي بثلاث سنوات. وتؤكد حكومة المملكة المتحدة أنه لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومن ثم فقد أوفت بنجاح بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وأن إنجاز برنامج إزالة الألغام كان إنجازاً واحتفالاً كبيراً في جزر فوكلاند (مالفيناس). وتلاحظ حكومة المملكة المتحدة أنه، بعد توقف عمليات إزالة الألغام في عام 2020، ليس هناك تلوث معروف أو مشتبه به في الجزر، وبالتالي، لا يمكن أن يكون هناك التزام بموجب المادة 5 من الاتفاقية. وقد قُدمت للدول الأطراف في الاتفاقية، بما فيها الأرجنتين، معلومات إضافية وإحاطة بشأن عملية إزالة الألغام المنجزة، وادعاء الأرجنتين بأن عليها التحقق من إزالة الألغام لا أساس له سواء في الاتفاقية أو في الممارسات السابقة.

44 - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري الذي قدمته لدى تصديقها على الاتفاقية في عام 1999، والذي ذكرت فيه أنه توجد في الجزر - التي تشكل جزءاً من إقليمها - ألغام مضادة للأفراد وأن الأرجنتين، بسبب احتلال الجزر غير المشروع من جانب المملكة المتحدة، قد مُنعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار الاتفاقية. واقترحت الأرجنتين على المملكة المتحدة تفاهماً مؤقتاً جديداً في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة بغية القيام معاً بإنجاز ما بقي من مهام إزالة الألغام في عامي 2019 و 2020. وتؤكد حكومة الأرجنتين أنها ترفض إزالة الألغام من الجزر على النحو الذي أعلنته المملكة المتحدة لأن تلك الإزالة جرت من جانب واحد في إقليم تابع للأرجنتين محتل بصورة غير مشروعة ولم تتمكن الأرجنتين من التحقق من نتيجة أنشطة إزالة الألغام.

45 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، منحت الأرجنتين، في الاجتماع العشرين للدول الأطراف في الاتفاقية، تمديداً حتى 1 آذار/مارس 2026 للموعد النهائي المحدد لها لإنجاز تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوغمة وفقاً للمادة 5 (1) من الاتفاقية.

سابعاً - التطورات الثنائية

46 - في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي التي تهم الجانبين، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.

47 - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2017، نفذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات ميدانية في جزر فوكلاند (مالفيناس) للمساعدة على تحديد هويات الجنود الأرجنتينيين المدفونين في الجزر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتي الأرجنتين

والمملكة المتحدة 121 من التقارير التي تحدد هوية 88 جنديا وتتضمن نتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت الحكومتان بتقديم التقارير ووافقتا على إيلاء فائق الاهتمام لرغبات الأسر المعنية. وفي 26 آذار/مارس 2018 و 13 آذار/مارس 2019، زار أقارب الجنود الأرجنتيين الذين حُددت هوياتهم قبور الجنود المتوفين ووضعوا عليها شواهد تحمل أسماءهم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، جرى تحديد هويات جنود آخرين من الذين سقطوا، ليصل العدد الإجمالي لمن حددت هوياتهم إلى 115 جنديا.

48 - وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة مذكرات، في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة، لمواصلة تحديد هويات المدفونين في قبر جماعي لم يدرج في عملية تحديد الهوية السابقة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017. وفي هذا الإطار، وُقِع اتفاق جديد في آذار/مارس 2021. وفي أعقاب العمليات الميدانية التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آب/أغسطس 2021، قُدم التقرير النهائي الذي حدد هوية ستة جنود أرجنتينيين إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

49 - وبعد تبادل المذكرات بين الدولتين في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يجري العمل على توقيع اتفاق جديد لتحديد هوية رفات إضافي.

50 - وللاطلاع على التطورات المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي والخدمة الجوية الإضافية، انظر الفقرتين 12 و 18 أعلاه، على التوالي.

ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

51 - حسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضا، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل تؤثر في مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزر من المشاركة بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

52 - والأرجنتين ليست عضوا في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولذلك، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات بصفتهم يمثلون أنفسهم.

تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

53 - في عام 2022، جرى تناول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدد من الاجتماعات التي عقدتها منتديات إقليمية ومتعددة الأطراف، مثل مجموعة الـ 77 والصين (نيويورك، 23 أيلول/سبتمبر)، ومنظمة الدول الأمريكية (ليما، 7 تشرين الأول/أكتوبر)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بونينس آيرس، 26 تشرين الأول/أكتوبر)، والسوق الجنوبية المشتركة (أسونسيون، 21 تموز/يوليه؛ ومونتيفيديو، 6 كانون الأول/ديسمبر).

54 - وفي القرارات التي اتخذت عقب الاجتماعات المذكورة أعلاه، أعادت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة تأكيد تأييدهما للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وأكدت من جديد مجموعة الـ 77 والصين ومنظمة الدول الأمريكية ضرورة استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي. وأكدت من جديد الجماعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المصلحة الدائمة لبلدان المنطقة في استئناف تلك المفاوضات. وأكدت من جديد بلدان السوق الجنوبية المشتركة مصلحة المنطقة في إيجاد حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده. وأعربت مجموعة الـ 77 والصين عن تقديرها لاستعداد حكومة الأرجنتين لإجراء مفاوضات ورحبت منظمة الدول الأمريكية بتأكيد الحكومة مجدداً على عزمها على مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وعلى الاستمرار في نهجها البناء المتبع تجاه سكان الجزر. واعترفت مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي ضد الأنشطة غير المأذون بها في مجال استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المناطق المتنازع عليها. وأشارت مجموعة الـ 77 والصين إلى ضرورة أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر، وفقاً لقرار الجمعية العامة 49/31. وذكرت بلدان السوق الجنوبية المشتركة أن اتخاذ التدابير الانفرادية لا يتسق مع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في إطار الأمم المتحدة.

55 - وعقب إعلان المملكة المتحدة عن ترتيب يتعلق بإلحاق أفراد من مؤسسات أمن كوسوفو⁽¹⁾ بالقوات البريطانية في جزر فوكلاند (مالفيناس)، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بياناً رفضت فيه التزام المملكة المتحدة بإدخال جهات فاعلة عسكرية جديدة إلى الجزر لأن ذلك يشكل استفزازاً غير مبرر ويتعارض مع القرارات العديدة للجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى.

56 - والمملكة المتحدة ليست عضواً في المنظمات المذكورة آنفاً، باستثناء منظمة الدول الأمريكية، التي تُشارك فيها بصفة مراقب، ولم تكن ممثلة في الاجتماعات المذكورة آنفاً. وتمسكت المملكة المتحدة بموقفها المتمثل في رفضها لأي تلميح بأن التقييد عن الهيدروكربونات يشكل إجراءً انفرادياً من جانبها وأن تنفيذه يخالف قرار الجمعية العامة 49/31؛ بل هو يدعم سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما يشمل قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية؛ وهي ترفض كل تلميح بأن العناد العسكري الموجود في جنوب المحيط الأطلسي يتلقى تعزيزات، وبأنها حسب ما يزعم بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أنه ليس من بين البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفاً بيان أو قرار يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو العلاقة العصرية بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، وكذلك قرارات الجمعية، لا تُعدّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير.

(1) يجب فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

عاشرا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - ليس لدى المملكة المتحدة أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لسكان الجزر بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتلاحظ المملكة المتحدة أنه في استفتاء عام 2013، الذي رصده بشكل مستقل مراقبون من المنطقة وبلغت نسبة المشاركة فيه 92 في المائة، صوت 99,8 في المائة من المصوتين لصالح الإبقاء على وضع الإقليم كإقليم متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. وتأسف المملكة المتحدة لمحاولات الأرجنتين استخدام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لدمج جزر فوكلاند في الأرجنتين ضد إرادة سكان جزر فوكلاند.

58 - وترفض المملكة المتحدة رفضا قاطعا ادعاءات الأرجنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. فقوات المملكة المتحدة موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومستوى قوامها ملائم لضمان الدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل.

59 - وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما القرار المشروع الذي اتخذته سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة قطاع مصائد أسماك مستدامة والتتقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق بشكل تام مع القانون الدولي. وقد فوضت المملكة المتحدة هذه المسؤولية إلى حكومة جزر فوكلاند، وتشير إلى أن هذه الحكومة تصدر حصصا فردية قابلة للتحويل ولا تصدر تراخيص طويلة الأجل.

60 - والمملكة المتحدة واضحة في ما يتعلق بالموقف التاريخي من السيادة على جزر فوكلاند. فتاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند يعود إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين. وتشير المملكة المتحدة إلى أنه عندما استعيدت إدارتها في 3 كانون الثاني/يناير 1833، لم يطرد أي من السكان المدنيين من جزر فوكلاند؛ وأرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى الجزر قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية؛ فاحتجت المملكة المتحدة على الفور وطردت الحامية في 3 كانون الثاني/يناير 1833 دون أي استخدام للقوة أو خسائر في الأرواح؛ أما السكان المدنيون، الذين سعوا إلى الحصول على إذن بريطانيا بالإقامة في الجزر وحصلوا عليه، فشحجوا على البقاء فيها.

61 - وتأسف المملكة المتحدة لمواصلة الأرجنتين، في عام 2022، اتخاذ تدابير أدت إلى انتكاس علاقاتهما، بما في ذلك رفض استئناف الرحلة الأسبوعية بين الجزر وساو باولو ومواصلة إثارة ادعاءات كاذبة بأن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وتأسف المملكة المتحدة لتضمن دستور الأرجنتين مطالبة لا رجعة فيها بشأن جزر فوكلاند، مما يؤكد أن الأرجنتين ما زالت ترفض الواقع المتمثل في أن سكان جزر فوكلاند الحق في تقرير المصير.

62 - وفي البيان الذي اعتمد في اجتماع المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اتفقت حكومة المملكة المتحدة مع قادة أقاليم ما وراء البحار على

أن مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وجدد الجانبان التأكيد على أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير.

63 - وتؤيد حكومة المملكة المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما عضوان في الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2022، واللذين أكدا فيها حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، وذكر أن شعب جزر فوكلاند صوت بالإجماع تقريبا لصالح الحفاظ على شراكته مع المملكة المتحدة، وله دستوره الخاص، ويصدر قوانينه الخاصة ويتمتع بالاستقلال المالي (انظر A/AC.109/2022/SR.7).

64 - وتؤكد المملكة المتحدة من جديد أن إقليم جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش المنفصل التابع لها لا يقع ضمن اختصاص اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، لا يساور المملكة المتحدة أي شك في سيادتها على جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، ولا تعترف بأن سيادتها على جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش محل نزاع، وترفض رفضا قاطعا المطالبات المنفصلة التي تقدمها الأرجنتين بشأن جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش.

65 - وإذ تضع المملكة المتحدة في اعتبارها قرار الجمعية العامة 49/31، فإنها تذكر بأنه في البيان المشترك الصادر في بوينس آيرس ولندن في 26 نيسان/أبريل 1977 (A/32/110 و A/32/111)، اتفقت المملكة المتحدة والأرجنتين على إجراء مفاوضات بشأن العلاقات السياسية المقبلة، بما في ذلك السيادة، فيما يتعلق بجزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش. وأنهيت هذه المفاوضات من جانب واحد بغزو الأرجنتين لجزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في عام 1982.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

66 - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي كلها جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها عن إسبانيا، الأقاليم التابعة لهذه الأخيرة في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، ومارست الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين السكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية. وفي عام 1820، استولى ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، على الجزر رسميا باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وسنت الحكومة الأرجنتينية أيضا قوانين وأنشأت هيئات قانونية وإدارية لتعزيز ممارسة كامل سيادتها، بما في ذلك تشجيع التجارة وإقامة المستوطنات. وتُوج ذلك بإصدار المرسوم المنشئ للقيادة المدنية والعسكرية لجزر مالفيناس في 10 كانون الثاني/يناير 1829، مع تعيين لويس فيرنيت قائدا.

67 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في 3 كانون الثاني/يناير 1833، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورخلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. واحتجت حكومة الأرجنتين على الفور على هذا العمل غير المشروع من أعمال القوة ولم توافق عليه على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاع سيادي بين البلدين معترف به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) ومن جانب العديد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

- 68 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستورها ينص على الهدف الدائم والذي لا رجعة فيه المتمثل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها. وفي عام 2020، سنت هيئتها التشريعية قانونا يرسم الحدود الخارجية للجرف القاري الأرجنتيني وفقا لتوصيات لجنة حدود الجرف القاري بشأن الطلب المقدم من الأرجنتين في 21 نيسان/أبريل 2009.
- 69 - وتؤكد الأرجنتين من جديد أن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس. فلا يشار إلى هذا المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية صراحة مرتين في عام 1985 مقترحات مقدمة من المملكة المتحدة تدعو إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة.
- 70 - وجدد رئيس الأرجنتين، ألبرتو فرنانديز، في كلمته أمام الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر 2022، تأكيد حقوق الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشار إلى أن الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) ما زال قائما وجرى تكراره في مناسبات عديدة (انظر A/77/PV.5).
- 71 - وما برحت الأرجنتين تتدد بالأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المناطق البحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير قانونية فيما يمثل، إلى جانب الوجود العسكري البريطاني المستمر في جنوب المحيط الأطلسي، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة 49/31، ويُعد مثارا للقلق والرفض من جانب المجتمع الدولي.
- 72 - وترفض الأرجنتين الوجود العسكري للمملكة المتحدة غير المشروع وغير المتناسب في جزر مالفيناس، بما في ذلك المناورات العسكرية التي تجرى في المنطقة المتنازع عليها، والتي تشكل استعراضا للقوة لا مبرر له وتجاهلا متعمدا للنداءات الواردة في العديد من قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارين 49/31 و 11/41. وتعارض حكومة الأرجنتين على التأكيد القائل إن المملكة المتحدة لا تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي وإن قواتها محض قوات دفاعية.
- 73 - وفي هذا الصدد، رفضت الأرجنتين، في الرسالة المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/77/701)، "إيفاد أفراد ما يسمى قوة أمن كوسوفو إلى جزر مالفيناس" وأشارت إلى البيان الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر أيضا الفقرة 55).
- 74 - وفي عام 2022، طلبت حكومة الأرجنتين إلى الأمين العام أن يجدد جهوده لمساعدة الطرفين من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع في إطار بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من خلال مجموعة من قراراتها بدءا بقرارها 9/37، والتي حظيت بدعم متجدد من اللجنة الخاصة في قراراتها السنوية بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا الصدد، دأبت جميع الحكومات الديمقراطية الأرجنتينية على رفض استخدام القوة وأبدت استعدادها للدخول في مفاوضات ثنائية بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي. ومع ذلك، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

75 - وتؤيد حكومة الأرجنتين البيانين اللذين أدلت بهما ماريا كلارا فيرنيت وماريا ميرسدیس مویانو ووكر خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2022، واللذين شددتا فيهما على روابطهما العريقة بالجزر وعلى ضرورة التفاوض من أجل إيجاد تسوية سلمية لمسألة إنهاء الاستعمار (انظر A/AC.109/2022/SR.7).

76 - وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن المملكة المتحدة اعترفت بالنزاع على السيادة في جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش، على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر في بوينس آيرس ولندن في 26 نيسان/أبريل 1977 (A/32/110 و A/32/111)، الذي أحاله الوفدان إلى الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 49/31. وفي البيان، اتفقت الأرجنتين والمملكة المتحدة على إجراء مفاوضات فيما يتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش. وأدرجت أيضاً مسألة توسيع نطاق النزاع ليشمل جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بهما في الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989.

حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

77 - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها السابعة، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2022 (انظر A/AC.109/2022/SR.7).

78 - وفي الجلسة السابعة، أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات وتمشياً مع الممارسة المعتادة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانين أدلى بهما كل من غافن شورت وليونا روبرتس من الجمعية التشريعية، إلى جانب بيانين أدلت بهما ماريا كلارا فيرنيت وماريا ميرسدیس مویانو ووكر.

79 - وفي نفس الجلسة، عرض ممثل شيلي، أيضاً باسم بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكوبا، وإكوادور، ونيكاراغوا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) مشروع القرار A/AC.109/2022/L.8، الذي اعتمده اللجنة الخاصة لاحقاً بدون تصويت. وفي ذلك القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق التفاوض.

80 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (أيضاً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ونيكاراغوا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والعراق، وتيمور - ليشتي، وإكوادور، وكوبا، والاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، وإندونيسيا، وأنتيغوا وبربودا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وسيراليون، وكذلك المراقبون عن المكسيك، وباراغواي (أيضاً باسم السوق الجنوبية المشتركة)، وكولومبيا، وغواتيمالا، وأوروغواي، والجمهورية الدومينيكية، وبيرو، والسلفادور، وبنما، وكوستاريكا، وهندوراس، وجنوب أفريقيا، وصربيا، وباكستان (باسم مجموعة الـ 77 والصين).

81 - وفي الجلسة السابعة، أدلى أيضاً ببيان وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين، سانتياغو كافبيرو. وقال إن الشعب الأرجنتيني متحد في التزامه الثابت باستعادة الممارسة الكاملة للسيادة على الأراضي الأرجنتينية في جنوب المحيط الأطلسي، وإن المجلس الوطني الجديد للشؤون المتعلقة

جزر مالدينا وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها يعمل بجد بالفعل من أجل ذلك. وذكر أنه قد حان الوقت لكي تطوي المملكة المتحدة صفحة تاريخها الاستعماري وتمتثل لقرارات الجمعية العامة. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة تتصرف كما لو أن النزاع على السيادة لم يعد له وجود وتواصل العمل بصورة انفرادية متجاهلة قرار الجمعية العامة 49/31. وختم بقوله إنه قد حان الوقت لكي تنصت المملكة المتحدة إلى المجتمع الدولي وتعود إلى طاولة المفاوضات وليس هناك مبرر للخوف من السلام.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

82 - في الجلسات الثانية والسابعة إلى التاسعة للجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، المعقودة في 3 و 11 و 13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، خلال المناقشة العامة للنبود من 51 إلى 55 من جدول الأعمال معا، جرى تناول مسألة جزر فوكلاند (مالدينا) من جانب وفود إكوادور (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وأوروغواي (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، ونيكاراغوا، والمكسيك، والأرجنتين، وغواتيمالا، وبيرو، والبرازيل، وبنما، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وجنوب أفريقيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وتيمور - ليشتي، وهندوراس، وباراغواي، وشيلي، والاتحاد الروسي، وسانت لوسيا، وكولومبيا، وإندونيسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وصربيا، وكوستاريكا (انظر [A/C.4/77/SR.2](#) و [A/C.4/77/SR.7](#) و [A/C.4/77/SR.8](#) و [A/C.4/77/SR.9](#)).

83 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر، أكد من جديد ممثل إكوادور، متحدئا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دعم الجماعة القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالدينا وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهدا بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021. وبالمثل، تكلمت أوروغواي باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة، فقالت إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اتخاذ القرار 2065 (د-20) في عام 1965، بأن المسألة تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين الطرفين عن طريق التفاوض، وأشارت إلى البيان المشترك للسوق الجنوبية المشتركة المعتمد في 21 تموز/يوليه 2022 (انظر أيضا الفرع تساعا أعلاه).

84 - وفي الجلسة نفسها، أكدت من جديد ممثلة الأرجنتين استعداد بلدها للمساهمة في تسوية المسألة الاستعمارية المتبقية، وقالت إنه للتوصل إلى حل، ينبغي للطرفين إجراء مفاوضات ثنائية مع مراعاة مصالح سكان جزر مالدينا. وذكرت أيضا أنه لم يرد في القرار 2065 (د-20) ولا في أي قرار لاحق أي إشارة إلى رغبات سكان الإقليم أو إلى مبدأ تقرير المصير. وذكرت أن موقف المملكة المتحدة التي تدعي أنه لا شك لديها في سيادتها على جزر مالدينا، يتناقض مع أعمالها السابقة. وأشارت إلى أن حكومة بلدها عازمة على السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي نهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقانون الدولي، وتؤكد للأمين العام دعمها لما يبذله من مساعي حميدة في مساعدة طرفي النزاع على استئناف المفاوضات، وتجدد دعوتها للمملكة المتحدة إلى العودة إلى العمل بشكل ثنائي لتسوية الحالة الاستعمارية التي عفا عليها الزمن في جنوب المحيط الأطلسي (انظر [A/C.4/77/SR.2](#)).

85 - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده تربطها علاقة ذات طابع عصري بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار البقاء بريطانيا. وقال إن حكومة بلده والأقاليم متفقة على أن الأقاليم تتمتع إلى حد كبير بحكم ذاتي داخلي رهين فقط باحتفاظ للمملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الدولي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والمضي قدما بها.

86 - وذكر كذلك أن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، لأن ذلك المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لهم بموجبهما تقرير مركزهم السياسي بحرية وتأمين نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية. وأشار إلى أن استفتاء عام 2013 وجه رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حوارا بشأن السيادة، وأن هذه الرغبات يجب أن تحترم. وقال إن حكومة بلده على استعداد لإقامة علاقة متينة ومثمرة بقدر أكبر مع الأرجنتين، بما في ذلك فيما يتعلق بجزر فوكلاند، وهو أمر سيخدم مصالح الجميع، وإن المملكة المتحدة، في الوقت نفسه، ما زالت ملتزمة التزاما راسخا بحق سكان الجزر في تقرير مستقبلهم، ولذلك، فلا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك (انظر A/C.4/77/SR.9).

87 - وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، تأكيد مواقف حكومة بلد كل منهما عدة مرات خلال مداوات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/77/SR.2 و A/C.4/77/SR.7 و A/C.4/77/SR.8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

88 - قررت الجمعية العامة في قرارها 316/58 أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد أي إخطار من هذا القبيل.